Cour
Pénale
Internationale

International
Criminal
Court

الدفاع

ICC-PIDS-FS-08-001/10_Ara

محامو الدفاع عن توماس لوبانغا ديلو
الصورة: ICC-CPI/Michael Kooren

تتمثل ولاية المحكمة الجنائية الدولية في محاكمة الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب أشد الجرائم خطورة التي تثير قلق المجتمع الدولي محاكمةً عادلة ونزيهة ومعاقبتهم إذا ثبتت إدانتهم. وتهدف المحكمة الجنائية الدولية إلى أن تكون نموذجا لإقامة العدل وهي ملتزمة التزاما راسخا بضمان أن تكون الإجراءات الجارية أمامها متوافقة مع أعلى المعايير القانونية ومع الحقوق الواجبة للمشتبه بهم والمتهمين. ويمثل الدفاع، باعتباره ركيزة جوهرية من ركائز ميزان العدالة في المحكمة الجنائية الدولية، عنصرا أساسيا من عناصر المحاكمة العادلة.

وتتجلى أهمية حماية حقوق الدفاع في الصك التأسيسي للمحكمة، نظام روما الأساسي، وفي النصوص القانونية الأخرى ذات الصلة ويضمنها القضاة فعليا من خلال صلاحيات الإشراف القضائي الممنوحة لهم. وتشمل المبادئ الأساسية التي يكرسها نظام روما الأساسي، ضمن ما تشمل، مسوغات امتناع المسؤولية الجنائية وقرينة البراءة. وكما تنصّ المادة ٦٧ من نظام روما الأساسي، فللمتهم الحق في أن يُحاكَم محاكمة علنية ومنصفة ونزيهة من بين ضمانات دنيا أخرى تشمل:

- أن يبلغ فورا بالتهم الموجهة إليه بلغة يفهمها تماما ويتكلمها؛
- أن يحاكم دون أي تأخير لا موجب له؛
- أن يدافع عن نفسه بنفسه أو بالاستعانة بمساعدة قانونية (محام) من اختياره وأن يقدَّم أدلة وأن يستدعي شهود نفي؛
- أن يتاح له ما يكفي من الوقت والتسهيلات لتحضير دفاعه وللتشاور بحرية مع محام من اختياره وذلك في جو من السرية؛
- أن تدفع له المحكمة أتعاب المساعدة القانونية إذا لم تكن لديه الإمكانيات الكافية؛
- أن يحاط علما بهوية شهود الإثبات وأن يطعن في مصداقية هؤلاء الشهود؛
- ألا يجبر على الشهادة ضد نفسه أو على الاعتراف بالذنب وأن يلزم الصمت، دون أن يدخل هذا الصمت في الاعتبار لدى تقرير الذنب أو البراءة؛
- أن يستعين مجانا بمترجم شفوي كفء وبما يلزم من الترجمات التحريرية إذا كان ثمة إجراءات أمام المحكمة أو مستندات معروضة عليها بلغة غير اللغة التي يفهمها المتهم فهما تاما ويتكلمها؛
- أن يكشف المدعي العام للدفاع الأدلة التي في حوزته والتي يعتقد أنها تظهر أو تميل إلى إظهار براءة المتهم أو تخفف من ذنبه.

تعيين المحامي: مبدأ حرية الاختيار

للمشتبه بهم والمتهمين الحق في أن يمثَّلوا تمثيلا قانونيا في الإجراءات الجارية أمام المحكمة.

وحق المشتبه بهم والمتهمين في اختيار محام بحرِّية هو مبدأ يضمنه ويرسّخه النظام القانوني للمحكمة. فإذا رغب مشتبه به أو متهم يحتاج إلى تمثيل قانوني في تعيين محاميه بنفسه، يتولى قلم المحكمة تسهيل ذلك ويقدِّم قائمة بالمحامين المؤهلين. وينبغي للمحامين ذوي الخبرة الراغبين في تمثيل مدعى عليهم أن يكونوا مدرجين في قائمة المحامين المعتمدين التي تضم حاليا ما يزيد على ٣٠٠ محام من مختلف أنحاء العالم.

بيد أن المحامين ليسوا موظفين في المحكمة إنما يمارسون مهامهم باستقلال تام وفقا لمدونة قواعد السلوك المهني للمحامين الذين يزاولون مهنة المحاماة أمام المحكمة.

ويتولى المحامي المعيَّن مسؤولية تشكيل فريق الدفاع بما في ذلك اختيار المحامين المعاونين والمساعدين القانونيين ومديري القضايا والخبراء والمحققين المحترفين. وينبغي أن يكون المحققون المحترفون والمساعدون القانونيون مدرجين في القائمتين ذواتي الصلة. ويتعين على جميع أعضاء فريق

الدفاع استيفاء مؤهلات معينة لضمان قدرتهم على مساعدة المدعى عليه مساعدة ناجعة وفعّالة تفي بأعلى المعايير الدولية.

وفي الحالات التي يحتاج فيها شخص ما إلى مساعدة قانونية عاجلة ولما يعيَّن محاميا، أو في حال غياب محاميه، يجوز للمسجل أن يعيّن محاميا مناوبا.

ويجوز للدوائر أيضا تعيين محام في ظروف معينة. فعلى سبيل المثال يمكن لدائرة ما أن تعيِّن محاميا مخصصا لتمثيل المصالح العامة للدفاع إذا كانت هناك فرصة فريدة قد لا تتوافر فيما بعد لأغراض المحاكمة لأخذ شهادة أو أقوال من شاهد، أو لفحص أو جمع أو اختبار الأدلة.

وأخيرا، يجوز لدائرة من الدوائر أن تعيِّن محاميا إذا اقتضت ذلك مصالح العدالة. وتشمل هذه الصلاحية إمكان تعيين محام إذا كان هناك شخص وجَّه المدعي العام إليه تهما ولم يسبق أن مثل هذا الشخص أمام المحكمة أو قُدِّم إليها وكانت هناك مسائل إجرائية تقتضي تدخل المحامي.

نظام المساعدة القانونية

يعد نظام المساعدة القانونية، الذي تتكفل المحكمة بموجبه بدفع تكاليف التمثيل القانوني نيابة عن أولئك الذين لا يمتلكون موارد كافية، عنصرا أساسيا في ضمان حقوق المشتبه بهم والمتهمين. ويستند قرار مسجِّل المحكمة الجنائية الدولية بالإقرار بعوز المدعى عليه الكلي أو الجزئي والموافقة على تقديم المساعدة القانونية إلى معايير موضوعية وتحقيق شامل بشأن موارد طالب المساعدة القانونية.

ونظرا إلى تعدد المهام والمواد التي تنطوي عليها القضايا التي ينظر فيها أمام المحكمة وتشعبها، يستحيل على شخص بمفرده تدبر شؤون التمثيل القانوني الناجع وضمانه. وفي ضوء هذه الحقيقة، وضِعت بموجب نظام المساعدة القانونية في المحكمة بنية مثالية لفريق دفاع تتكفل المحكمة بدفع أجور أعضائه. ويختلف تكوين الفريق باختلاف مراحل الإجراءات.

وفضلا عن الموارد المتيسرة لهيئة الدفاع بموجب نظام المساعدة القانونية، يجوز لمحامي الدفاع طلب موارد إضافية استنادا إلى الاحتياجات الفعلية للقضية بما في ذلك عدد التهم وعدد صفحات سجل القضية وما إلى ذلك.

الدعم الإداري واللوجستي للدفاع

لضمان حقوق المدعى عليهم في جميع الأوقات أثناء الإجراءات، يتخذ قلم المحكمة جميع التدابير الملائمة لضمان قدرة المحامي المختار وفريق الدفاع التابع له، حيثما يكون ذلك منطبقا، على الاضطلاع بولايتهما بصورة كاملة. فعلى سبيل المثال، يزود قلم المحكمة جميع المحامين المعينين وغيرهم من أعضاء فريق الدفاع بعدد من الخدمات منها، على سبيل المثال لا الحصر، خدمات الترجمة الشفوية والتحريرية، والتدريب على نظام المحكمة الالكترونية، وحيز مكتبي في مقر المحكمة مزود باللوازم المكتبية الضرورية.

وتقدم المحكمة المساعدة والدعم إلى المحامين وأفرقة الدفاع التابعة لهم للاضطلاع بالمهام المنوطة بهم فيما يتعلق بالتحقيق. وتشمل هذه الخدمات استخدام المكاتب، والدعم الأمني، والاتصال بالسلطات الوطنية، وتنظيم النقل المحلي والوطني.

ويشكل قسم دعم محامي الدفاع جهة الاتصال فيما يتعلق بالخدمات المذكورة آنفا وقد أنشئ لتقديم الدعم المؤسسي إلى المحامين الخارجيين وأعضاء أفرقة الدفاع.

المكتب العمومي لمحامي الدفاع

يشكل إنشاء المكتب العمومي لمحامي الدفاع، الذي يكرس جهوده لتعزيز حقوق الدفاع وتمثيلها وإجراء الأبحاث بشأنها، وإبراز أهمية المسائل المتعلقة بالدفاع، والسعي إلى تحقيق "تكافؤ الإمكانات" للدفاع طوال جميع مراحل التحقيق والمحاكمة، ابتكارا هاما في البنية القضائية للمحاكم الجنائية الدولية.

ويتألف موظفو المكتب من محامين متخصصين دائمي الاطلاع على عمل المحكمة واجتهادها القضائي وبإمكانهم تقديم المساعدة القانونية الموضوعية الفورية إلى جميع المدعى عليهم وإلى أفرقة الدفاع. والمكتب مستقل تماما فيما يتعلق بمهامه الموضوعية لكنه يتبع قلم المحكمة للأغراض الإدارية فقط. ويتصرف المحامون والمساعدون العاملون في المكتب بصورة مستقلة.

وتشمل مهام المكتب العمومي لمحامي الدفاع:

- تمثيل حقوق الدفاع وحمايتها في المراحل الأولية للتحقيق؛
- تقديم الدعم والمساعدة إلى محامي الدفاع والأشخاص الذين يستحقون المساعدة القانونية، إما بتوفير المشورة القانونية أو بالمثول أمام دائرة من الدوائر في إطار قضايا معينة؛
- العمل محاميا مخصصا إذا عينته الدائرة أو محاميا مناوبا إذا اختاره مشتبه به لم يعيَّن بعد محاميا دائما؛
- في حال نشوء نزاع بين الشخص الذي يستحق المساعدة القانونية والمحامي المكلف الدفاع عنه، يجوز للمسجَّل أن يعرض التوسط

ويمكن أن يُطلَب إلى المكتب العمومي لمحامي الدفاع أن يعمل كوسيط. والمكتب العمومي لمحامي الدفاع في حد ذاته ليس مكتبا للمحامين العموميين نظرا إلى أن نظام روما الأساسي يضمن حق المشتبه بهم والمتهمين في اختيار محاميهم. ولا يحدد المكتب استراتيجية أفرقة الدفاع أو يتدخل فيها، إنما يساعدها على تمثيل موكليها تمثيلا جيدا وسريعا. فعلى سبيل المثال، يزود المكتب العمومي لمحامي الدفاع أفرقة الدفاع الجديدة بالأدلة العملية والمذكرات البحثية. ويمكن لأفرقة الدفاع أن تطلب لاحقا إلى المكتب إجراء أبحاث تتعلق بالمسائل القانونية والإجرائية التي تنشأ في إطار القضايا التي تتولى الدفاع فيها.

ويسعى المكتب العمومي لمحامي الدفاع، باعتباره جزءا من المحكمة، إلى تكوين ذاكرة مؤسسية للدفاع وإقامة مركز للموارد لأفرقة الدفاع. وقد قام المكتب، من خلال اطلاعه على جميع القرارات ومحاضر الجلسات العلنية، بإصدار موجزات قانونية شتى بشأن مواضيع محددة من قبيل القرارات الشفهية بشأن إجراءات المحاكمة، ومشاركة المجني عليهم، ومعايير الاستئناف التمهيدي، وما إلى ذلك. وتوزع هذه الموجزات، التي تحدَّث بانتظام، على جميع أفرقة الدفاع.

ويتمثل أحد الأهداف الرئيسة للمكتب العمومي لمحامي الدفاع في نصرة المصالح العامة للدفاع. ويتولى المكتب الاتصال بالشركاء الخارجيين من أجل تعزيز الوعي إلى دور الدفاع وأهمية مبدأ تكافؤ الإمكانات بالنسبة إلى مفهوم العدالة الدولية.